قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة 2022-2027

(القرار 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022)

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR
CD/24/17
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

وثيقة عامة

تقرير مرحلي

السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية:
خطة عمل للفترة 2022-2027

عرض موجز

تسترشد خطة العمل المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة 2022-2027 (خطة العمل للفترة 2022-2027) بجهود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) طويلة الأمد الرامية إلى وضع العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، وقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، ومصالح البشرية، في صلب النقاش بشأن الأسلحة النووية. وتبني خطة العمل للفترة 2022-2027 على النجاح الذي أحرزته خطة العمل المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة 2018–2021، وتهدف إلى ما يلي:

- تشجيع انضمام جميع الدول إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدات الإقليمية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتنفيذها تنفيذًا تامًا، حسب انطباقها؛
- مواصلة إذكاء الوعي بالمعاناة البشرية التي لا تُحصى، بما في ذلك الآثار حسب النوع الاجتماعي، والتي يمكن توقعها من أي استخدام للأسلحة النووية، وبعدم وجود أي قدرة لتقديم استجابة إنسانية مناسبة لتلبية احتياجات الضحايا؛
- إذكاء الوعي بالمخاطر الكبيرة والمتزايدة لاستخدام الأسلحة النووية، والتشجيع على اتخاذ تدابير ملموسة من جانب جميع الدول للحد من هذه المخاطر والعمل على القضاء على الأسلحة النووية بشكل نهائي لكفالة عدم استخدامها مرة أخرى على الإطلاق؛
- تعزيز فهم أفضل، لا سيما بين الشباب، لتجارب الناجين من القنبلتين الذريتين (الهيباكوشا) والتجارب النووية التي حدثت في الماضي، وللآثار الإنسانية والبيئية والإنمائية المترتبة على أي استخدام للأسلحة النووية.

ومنذ حزيران/يونيو 2022، شاركت مكونات الحركة في نطاق واسع من الأنشطة الوطنية والدولية سعيًا لتحقيق هذه الأهداف. وفي بيئة دولية بالغة الصعوبة، تتزايد فيها مخاطر استخدام الأسلحة النووية بصورة مفزعة، أثمرت هذه الأنشطة عن نتائج متواضعة لكنها واعدة. وسيستلزم تنفيذ الخطة بنجاح تعزيز هذه الأنشطة والتأكد من مشاركة مكونات الحركة في جميع أنحاء العالم.

1) معلومات أساسية

يوجز هذا التقرير أهم التطورات والإنجازات المرتبطة بتنفيذ القرار 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022 وخطة العمل المصاحبة للفترة 2022-2027. ويدعو القرار 7 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) ومكونات الحركة الأخرى إلى "دعم تنفيذ خطة العمل للفترة 2022-2027 وتقديم تقارير، حسب الاقتضاء، إلى دورات مجلس المندوبين بشأن التقدم المحرَز في تنفيذ القرار".

ويقدم القسم 2 ألف أمثلة عن أنشطة اضطلعت بها مكونات الحركة على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ خطة العمل للفترة 2022-2027. ويحلل القسم 2 باء الوضع العالمي الراهن فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية وتقييم التقدم المحرز بصفة عامة في سبيل تحقيق أهداف خطة العمل للفترة 2022-2027 في ضوء الأنشطة المبينة في القسم 2 ألف.

2) التقدم المحرز

أ) أنشطة الحركة لتنفيذ خطة العمل للفترة 2022-2027

منذ اعتماد خطة العمل للفترة 2022-2027 في حزيران/يونيو 2022، اضطلعت مكونات الحركة بشكل فردي، أو بشكل جماعي بالعديد من الأنشطة المنصوص عليها في خطة العمل 2022-2027 سعيًا لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وفيما يلي ملخصًا لهذه الأنشطة، وهي ليست قائمة شاملة.

فعاليات نظمتها الحركة

نظمت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) عددًا من الفعاليات الدولية، وبالشراكة مع حكومات ومنظمات أخرى في بعض الأحيان. وركزت الفعاليات التي تضم مشاركين خارجيين عادةً على تشجيع الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وإذكاء الوعي بالأثر الإنساني والمخاطر المترتبة على أي استخدام للأسلحة النووية، بينما كانت تهدف الفعاليات المخصصة للحركة إلى بناء القدرة وتبادل المعلومات والموارد، وتنسيق تنفيذ خطة العمل للفترة 2022-2027.

اجتماع الجمعيات الوطنية في الدول الأوروبية وغيرها من الدول التي تمتلك أسلحة نووية أو ترتبط بها (كوبنهاجن، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)

نظم الصليب الأحمر النرويجي واللجنة الدولية هذا الاجتماع الذي ضم 19 جمعية وطنية لتقييم جهود الحركة الرامية إلى التأثير على سياسات الدول الأوروبية وغيرها من الدول التي تمتلك أسلحة نووية أو ترتبط بها، ولوضع مبادرات مشتركة جديدة لتنفيذ خطة العمل للفترة 2022-2027.

ندوة إقليمية أفريقية حول تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية (بريتوريا، 30-31 كانون الثاني/يناير 2023)

شاركت جنوب أفريقيا واللجنة الدولية والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية في استضافة الندوة، التي ضمّت ممثلي 37 دولة أفريقية لمناقشة إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية في أفريقيا.

المؤتمر الإقليمي حول العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (أستانا، 29 آب/أغسطس 2023)

جرى تنظيمه بالتعاون بين كازاخستان واللجنة الدولية ومركز الأمن والسياسة الدولية ومنظمة سوكا جاكاي الدولية والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وشاركت فيه الدول الخمس الأعضاء في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى[1]، بالإضافة إلى ممثلين للمجتمعات المتضررة من التجارب النووية. وكان الهدف من الاجتماع تحقيق فهم أعمق للآثار الإنسانية لتطوير الأسلحة النووية وتجريبها واستخدامها، وتشجيع الدول الحاضرة على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

NukeEXPO: المعرض العلمي بشأن الأسلحة النووية والآثار والمخاطر الإنسانية (بروكسل، 16 نيسان/أبريل/أوسلو، 26 نيسان/أبريل 2024)

شارك في تنظيم هاتين الفعاليتين مؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية واللجنة الدولية والصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر النرويجي، وجمعتا بين مناقشات الخبراء ومعرضًا تفاعليًا بهدف زيادة الوعي بالقدرة الإنسانية الحالية على الاستجابة في حالة حدوث تفجير نووي، والعواقب العالمية وطويلة الأمد، والخطر المتزايد للاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية.[2] واستهدفت الفعاليتين صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الوطني، والمستجيبين لحالات الطوارئ، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

اجتماعات مجموعة دعم الحركة

التقت مجموعة دعم الحركة، والتي أنيطت بدعم تنفيذ خطة العمل للفترة 2022–2027 وتوجيهها، على أساس فصلي تقريبًا (عادةً عبر الإنترنت؛ وعُقد اجتماع عبر الإنترنت وبالحضور المباشر في نيويورك أثناء الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023). وأتاحت الاجتماعات فرصة لتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الأنشطة المشتركة. واعتبارًا من عام 2024، سيتناول كل اجتماع للمجموعة موضوعًا من الموضوعات الرئيسية يقدمه متحدث ضيف. وتشمل الموضوعات التي جرى تناولها حتى الآن النوع الاجتماعي والأسلحة النووية، والأثر البيئي، والفريق الاستشاري العلمي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، والردع النووي.

[1] كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان وأوزبكستان.

[2] تتوفر التفاصيل وتقرير الأحداث على الموقع الإلكتروني: https://www.nukeexpo.org/

الدبلوماسية الإنسانية

سعت اللجنة الدولية والكثير من الجمعيات الوطنية سعيًا حثيثًا إلى تحقيق أهداف خطة العمل للفترة 2022-2027 في المنتديات المتعددة الأطراف في الاجتماعات الثنائية والإقليمية مع الدول ومن خلال الرسائل والنداءات.

المنتديات المتعددة الأطراف

ألقت رئيسة اللجنة الدولية كلمة أمام المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس 2022، وحثت على اتخاذ إجراءات لتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح المنصوص عليها في المعاهدة في ضوء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المتزايدة الناجمة عن استخدامها. وقدمت اللجنة الدولية ورقة عمل تضمنت توصيات محددة لنتائج المؤتمر. وقدمت اللجنة الدولية تدخلات مشابهة في دورة عام 2023 للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/أكتوبر 2022 و2023.

انخرطت الحركة بفعالية في الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، من خلال ممثلي ثماني جمعيات وطنية[3] مشاركة، إلى جانب اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وشاركت اللجنة الدولية بنشاط في العملية التحضيرية التي سبقت الاجتماع؛ وشملت إسهامات الحركة أثناء الاجتماع بيانًا من رئيسة اللجنة الدولية؛[4] وبيانًا مشتركًا للجنة الدولية-الاتحاد الدولي؛[5] ومشاركة اللجنة الدولية بصفة محاور في حلقة نقاش عقدت في جلسة عامة؛ ومداخلات حول تحقيق عالميتها والالتزامات الإيجابية والتنفيذ الوطني؛ وعروض تقديمية في عدة فعاليات جانبية. وعقدت عدة جمعيات وطنية كذلك اجتماعات ثنائية مع وفود حكوماتها لدى الأمم المتحدة، بتيسير من اللجنة الدولية.

وفي أعقاب الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، واصلت اللجنة الدولية المشاركة بنشاط في عمليات الأفرقة العاملة بين الدورات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية والمشاورات التي تسبق الاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقده في آذار/مارس 2025. وروجت اللجنة الدولية كذلك لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وشجعت على اتباع نهج إنساني لنزع السلاح النووي في حواراتٍ ثنائية وإقليمية مع الدول، ومن بينها خلال مؤتمرات إقليمية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. على سبيل المثال، يسرت اللجنة الدولية إجراء مناقشة حول معاهدة حظر الأسلحة النووية في الاجتماع الإقليمي للجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني ومنظمات مماثلة للدول الأمريكية عقدت في بوينس آيرس في 2023. وفي الفترة التي تسبق الاجتماع الثاني للدول

[3] الجمعيات الوطنية في اليابان وكازاخستان وقيرغيزستان والنرويج وطاجيكستان وتريندياد وتوباغو وتركمانستان والولايات المتحدة. وجرى تسهيل مشاركة عدة جمعيات وطنية بتمويلٍ قدمه الصليب الأحمر النرويجي.

[4] "We are here with a common goal: to eliminate nuclear weapons", available at https://www.icrc.org/en/tpnw-msp2-president-statement

[5] بيان مشترك بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، يتوفر على الموقع الإلكتروني: https://docs-library.unoda.org/Treaty_on_the_Prohibition_of_Nuclear_Weapons_-SecondMeeting_of_States_Parties_(2023)/ICRC.pdf

الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تواصلت اللجنة الدولية بشكل ثنائي مع الدول لتشجيعها على المشاركة وتشجيعها على توقيع المعاهدة والتصديق عليها.

الأنشطة المشتركة

قبيل انعقاد قمة مجموعة السبع في هيروشيما في آيار/مايو 2023، أصدر رؤساء جمعية الصليب الأحمر الياباني واللجنة الدولية بيانًا مشتركًا[6] يحث جميع الدول على اتخاذ قرارٍ فوري وحاسمٍ للحد من خطر وقوع كارثة نووية، بسبل من بينها الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، وإدانة جميع التهديدات النووية واتخاذ خطوات ملموسة للحد من مخاطر الأسلحة النووية التي يجري استخدامها. وبالاقتران مع هذا البيان، وجهت 11 جمعية وطنية في دولٍ تمتلك أسلحة نووية أو ترتبط بها رسائل مماثلة إلى حكوماتها.[7]

وفي الفترة السابقة لانعقاد اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقعت 18 جمعية وطنية[8] في دولٍ تمتلك أسلحة نووية أو ترتبط بها على رسالة مشتركة إلى حكوماتها تحثها على التصويت لصالح (أو على الأقل الامتناع عن التصويت) القرارات المتعلقة بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

واعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2023، شارك عدد من الجمعيات الوطنية في دولٍ تمتلك أسلحة نووية أو ترتبط بها في دراسة استقصائية منسقة حول قدرات حكوماتها على الاستجابة لتفجير سلاح نووي على أراضيها، بهدف إقامة حوار مع السلطات الوطنية حول الأثر الإنساني للأسلحة النووية. وتتواصل عملية الدراسة الاستقصائية وما نجم عنها من مناقشات خلال عام 2024.

الأنشطة الوطنية

انخرطت جمعيات وطنية في مجموعة من الأنشطة لتشجيع حكوماتها على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية و/أو تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك تنفيذًا تامًا، وذلك بصفة رئيسية من خلال وسائل مختلفة لتسليط الضوء على الأثر الإنساني لأي استخدام للأسلحة النووية ووما يترتب على ذلك من الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجلٍ وحاسمٍ.

---

[6] "قبل وقوع الكارثة: لا بد أن نتحرك الآن لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى"، تتوفر على https://www2-prd.icrc.org/ar/document/%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89

[7] الجمعيات الوطنية في أستراليا وبلجيكا وكندا وكرواتيا وجمهورية التشيك وإيطاليا واليابان والنرويج وبولندا وإسبانيا والولايات المتحدة.

[8] الجمعيات الوطنية في بلجيكا وكندا وكرواتيا وجمهورية التشيك وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا واليابان والجبل الأسود وهولندا ومقدونيا الشمالية والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وصربيا وإسبانيا والسويد.

وتضمنت الأنشطة التي أبلغت عنها الجمعيات الوطنية[9] إجراء حوارات خاصة مع وزارات الخارجية وغيرها من الوكالات الحكومية المعنية؛ وإرسال رسائل خاصة ومفتوحة إلى قادة وطنيين؛ وعقد جلسات إحاطة وموائد مستديرة بشأن الاجتماعات المتعددة الأطراف والعمليات الدبلوماسية (بما في ذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني)؛ وجلسات إحاطة للبرلمانيين وإسهامات في قرارات برلمانية؛ والمناقشة في اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني؛ والمشاركة في عمليات تنقيح كتيبات حكومية وعسكرية ووثائق سياسية. وقد شاركت عدة جمعيات وطنية في دول تمتلك أسلحة نووية أو ترتبط بها في جهود ناجحة لإقناع حكوماتها بحضور اجتماعات الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بصفة مراقب.

موارد المعلومات والدعم

واصلت اللجنة الدولية تطوير موارد معلومات لدعم تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها ونشر مذكرة إعلامية حول الالتزامات بتقديم المساعدة للضحايا والإصلاح البيئي في المعاهدة[10] (تكمل المذكرات الإعلامية التي سبق نشرها حول حظر تقديم المساعدة والضمانات). بالإضافة إلى ذلك، وخلال العام 2024، ستحدث اللجنة الدولية مذكراتها الإعلامية حول آثار الأسلحة النووية على صحة الإنسان والمساعدات الإنسانية اللازمة لمواجهة عواقب استخدام الأسلحة النووية والتأثيرات البيئية للحرب النووية. أعدت اللجنة الدولية مجموعة من الرسائل النموذجية، ونقاط الحوار لكي تستخدمها الحركة الأوسع نطاقًا في العديد من أنشطة خطة العمل للفترة 2022-2027 وعملت مع الجمعيات الوطنية لإعداد مواد لاستخدامها على الصعيد الوطني.

الإعلام والتوعية

الأنشطة الوطنية

انخرطت جمعيات وطنية في طائفة واسعة من أنشطة الإعلام والتوعية التي ترمي إلى تعزيز الوعي العام بالأثر الإنساني للأسلحة النووية وزيادة المعرفة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ودعمها. وتضمنت الأنشطة التي أبلغت عنها الجمعيات الوطنية نشر مقالات إعلامية؛ ومقالات ومدونات على موقع الجمعيات الوطنية على الإنترنت؛[11] وإجراء مقابلات تلفزيونية وإذاعية؛ وبودكاست وعروض شرائح للصور، ومقاطع فيديو قصيرة؛ وإلقاء خطابات في مناسبات عامة (بما في ذلك إحياء ذكرى يوم هيروشيما)؛ وعروض أفلام؛ والمشاركة في ندوات أكاديمية والإسهام في بحوث؛ وعروضًا عامة لإجراءات الاستجابة للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ والمشاركة في مؤتمراتٍ للمجتمع المدني وغيرها من الفعاليات؛

[9] الجمعيات الوطنية في بلجيكا وكندا وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وغيرها.

[10] متاحة على الموقع الإلكتروني:
https://www.icrc.org/en/download/file/267925/victim_assistance_and_environmental_remediation_obligations_-_briefing_note_-_icrc.pdf

[11] عرضت عدة جمعيات وطنية الفيلم الوثائقي The Vow from Hiroshima (2020)، من تأليف ميتشي تاكيوشي وإخراج سوزان استريكلر.

وعمليات التوعية بالتعاون مع رؤساء البلديات والحكومات المحلية؛ وإضافة جزء خاص بالأسلحة النووية في دورات التدريب العامة بشأن القانون الدولي الإنساني.

وسائل التواصل الاجتماعي

تستخدم اللجنة الدولية والعديد من الجمعيات الوطنية وسائل التواصل الاجتماعي استخدامًا نشطًا لإذكاء الوعي بالأثر الإنساني للأسلحة النووية ولزيادة مدى وصول وسائل الاتصال وجهود التوعية الأخرى وأثرها. وقد أثبتت مقاطع فيديو رسوم متحركة قصيرة أنتجتها اللجنة الدولية فعاليتها في جذب المشاهدات والتفاعل عندما شاركتها الحركة فيما يتصل بتواريخ وفعاليات مهمة.

توعية الشباب

اضطلعت عدة جمعيات وطنية بأنشطة تستهدف على وجه التحديد إشراك الشباب، من بينها عقد ندوات وعروض تقديمية في المدارس والجامعات ومعسكرات الشباب؛ ونشر مجلات شبابية؛ وتنظيم مسابقات في الفنون وكتابة المقالات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظمت جمعية الصليب الأحمر الياباني والصليب الأحمر الأمريكي، بالتعاون مع بعثة اللجنة الدولية في اليابان، فعالية عبر الإنترنت بعنوان "الأسلحة النووية: "منظور الشباب الياباني والأمريكي"، استقطبت أكثر من 170 مشاركًا. وتضمت وفود الصليب الأحمر الياباني والصليب الأحمر الأمريكي واللجنة الدولية إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية ممثلين عن الشباب. كما نظم الصليب الأحمر النرويجي، بالتعاون مع منظمة المساعدات الشعبية النرويجية، أمسية لمجموعات الشباب للتحدث مع أحد الهيباكوشا.

ب) التحليل وتقييم التقدم المحرز

اعتمدت خطة العمل للفترة 2022-2027 في وقت حافلٍ بتصاعد التوترات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتزايد مخاطر استخدام الأسلحة النووية. ومن المؤسف استمرار هذه الاتجاهات، التي تهدد بتآكل تحريم استخدام الأسلحة النووية الذي استمر لعقودٍ من الزمن. وبلغت هذه المخاطر ذروتها في الوقت الراهن منذ أحلك اللحظات التي شهدتها الحرب الباردة. وازداد الخطاب النووي زيادة مثيرة للقلق؛ وعاد الزخم لنظريات الردع النووي. يستمر تحديث الترسانات النووية بلا هوادة، مع تطوير أسلحة نووية أصغر حجمًا يزعم أنها أكثر "سهولة في الاستخدام" ومخصصة للاستخدام العسكري التكتيكي بالاقتران مع القدرات التقليدية. وعلى الرغم من الالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتزايد دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية والسياسات الأمنية فعليًا، بدلًا من انحساره. وعلى الصعيد الدبلوماسي، فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2022 في اعتماد وثيقة ختامية، وسحبت روسيا مصادقتها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وباتت فرص إبرام اتفاقات لتحديد الأسلحة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية قاتمة.

وفي هذه الظروف العصيبة، باتت زيادة الوعي العالمي بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وضمان تركيز الحكومات عليها، أكثر أهمية من ذي قبل. ولذا فمن المهم مواصلة حث جميع الدول على تعميق حوارها في جميع المحافل ذات الصلة لتعزيز التوصل إلى فهم وتآزر مشتركين من أجل المساعدة على إحراز تقدم صوب تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. اضطلعت معاهدة حظر الأسلحة النووية بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى باعتبارها محورًا للجهود الرامية إلى وضع العواقب الإنسانية في صلب النقاش بشأن الأسلحة النووية، وباعتبارها قناة فعّالة متعددة الأطراف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لاتخاذ إجراءات عملية نحو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. تعبر الإعلانات السياسية الصادرة عن الاجتماعين الأول والثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية عن صوت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية (والتي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الدولي) وتوفر إدانة قاطعة للتهديدات النووية وتناقضًا واضحًا مع السرديات المؤيدة للردع النووي.

وبالتالي تبين أن تركيز خطة العمل للفترة 2022-2027 كان صائبًا. وعلى الرغم من التحديات، فقد أُحرز بعض التقدم. ومنذ اعتماد الخطة في حزيران/يونيو 2022، وقعت ستة دول على معاهدة حظر الأسلحة النووية وصدقت عليها خمس دول أو انضمت إليها، ما يرفع عدد الدول الأطراف في المعاهدة إلى 70، و27 دولة أخرى موقعة عليها. ويمضي تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة قدمًا، من خلال دعم فعال من الحركة. وقد أدى النطاق الواسع من الأنشطة الوطنية والدولية التي تنفذها الحركة إلى زيادة الوعي بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية بين الحكومات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والشباب وعامة الناس.

3) الاستنتاجات والتوصيات

في ظروف بالغة الصعوبة، أثمرت خطة العمل للفترة 2022-2027 عن نتائج متواضعة ولكنها واعدة. وقد ثبتت فعالية نهج الخطة ونطاقها، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأنشطة التي تضطلع بها مختلف مكونات الحركة. وما نحن بأمسّ الحاجة إليه الآن هو زيادة عدد هذه الأنشطة وتوسيع نطاق توزيعها الجغرافي، لا سيما في أفريقيا وآسيا. ويعتمد التنفيذ الكامل لخطة العمل للفترة 2022-2027 على المشاركة الفاعلة من مكونات الحركة في جميع المناطق، إلى جانب التآزر والتنسيق والتعاون على نحو فعال.